المحاضرة الأولى:

توجد ثلاث عوامل أساسية ومتكاملة في هذا المقياس وهي الحكم الراشد الذي يعتبر شرط تحقق التنمية والذي يقوم أساسا على محاربة الفساد هذا الأخير الذي يتطلب القضاء عليه احترام اخلاقيات المهنة. وسنتطرق في هذه المحاضرة إلى مفهوم الحكم الراشد، أسسه، آليات تحقيقه وأطر افه.

مفهوم الحكم الراشد:

توجد عدة تعريفات لهذا المفهوم الذي يعتبر حديثا، ولعل أبرزها تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، والذي عرفه بأنه: "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان. ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا. وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب."

ويعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات. ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

ويطلق مصطلح الحكم الراشد عموما على قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية، واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

أسس الحكم الراشد:

يقوم الحكم الراشد في إدارة شؤون المجتمع، وبالتالي يتطلب توفر عدة أسس ضرورية، أهمها 4 نركز عليها في هذا العنصر نظرا لأهميتها. وهي كالتالي:

سلطة سياسية شرعية: إن وجود سلطة سياسية شرعية ضروري وأساسي لقيام الحكم الراشد، ويتم تحقيقها عن طريق تفعيل الديمقراطية وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة.

نظام اعلامي مستقل: يلعب الاعلام دورا أساسيا ومحوريا في قيام الحكم الراشد، بالنظر إلى وظيفته كوسيط بين المواطنين والسلطة. ويتمتع بحرية التعبير والرأي من خلال حرية الإطلاع والاستقصاء والتبليغ عن الفساد.

كفاءة الإدارة: الإدارة المستقلة التي لا تخضع إلى أي ضغوط تعتبر من أسس قيام الحكم الراشد، بحيث يتم اختيار الموظفين فيها حسب كفاءتهم وليس عن طريق الوساطة والمحسوبية ثم يصبح هؤلاء الموظفين لا يخضعون الا لواجباتهم الوظيفية ولا يتعرضون إلى ضغوط أو تدخلات يمكنها الاخلال بالأداء الامثل لمهامهم الوظيفية.

مجتمع مدني قوي: يتطلب قيام الحكم الراشد وجود مجتمع مدني مستقل عن السلطة ويتكون من منظمات ومجموعات ناشطة في المجال الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي على غرار الاكاديميات والجمعيات والنقابات الناشطة.

آليات تحقيق الحكم الراشد:

إن تحقيق الحكم الراشد يتطلب الاعتماد على مجموعة من الآليات التي تعتبر بمثابة أدوات رئيسية لقيامه. والتي نلخصها في النقاط التالية:

المشاركة: ونقصد بالمشاركة هنا ضمان مساهمة المواطنين بفاعلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم على المستوى الوطني أو المحلي عن طريق التصويت) مثل انتخاب ممثلين لهم في المجالس المنتخبة).

الشفافية: نقصد بها توفير المعلومات بصورة كافية وشاملة ومنظمة لجميع الأطراف المعنية من أفراد ومؤسسات وسهولة تبادلها مما يسمح للمواطنين والهيئات المختصة بمراقبة ومتابعة عمل الجهات المعنية سواء تعلق الأمر بالهيئات الوطنية أو المحلية.

المساءلة: يقصد بها خضوع أصحاب القرار في السلطة للمساءلة باعتبارهم موظفين أمام القانون مكلفين بأداء مهام معينة ومسؤولين عن نتائج قراراتهم ومحاسبتهم في حال التقصير في أداء مهامهم.

المساواة: إعطاء جميع الأفراد فرصا متكافئة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وعدم التمييز بينهم، وضمان المساواة بينهم في الحقوق والحريات وبالتالي تحقيق ما يعرف بالعدل الاجتماعي لهم.

حكم القانون: إلغاء القوانين الشخصية واستبدالها بنظم عادلة تضمن حريات وحقوق الإنسان. واعتبار القانون المرجع الأول يتم تطبيقه بصورة عادلة على الحكام والمسؤولين كما يطبق